

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

الدورة الثانية

جنيف، ٢٣ نيسان/أبريل - ٤ أيار/مايو ٢٠١٨

نزع السلاح النووي

ورقة عمل مقدمة من مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

- ١ - تؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن المعاهدة تشكل أساساً هاماً للسعي من أجل تحقيق نزع السلاح النووي.
- ٢ - وتكرر مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة التأكيد على أن كل مادة من المعاهدة ملزمة لجميع الدول الأطراف في جميع الأوقات وفي جميع الظروف.
- ٣ - وتعيد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة التأكيد على المواقف المبدئية لحركة بلدان عدم الانحياز بشأن نزع السلاح النووي، الذي لا يزال يمثل أولوية عليا لديها، وعلى مسألة عدم الانتشار النووي بجميع جوانبه فهي مسألة ذات صلة بالمعاهدة. وتشدد المجموعة على قلقها العميق إزاء الخطر الذي يتهدد البشرية بسبب استمرار وجود الأسلحة النووية وما يُحتمل من استخدامها لها أو من تهديد باستخدامها. وتعيد المجموعة التأكيد أيضاً على أن الإزالة التامة للأسلحة النووية والتأكيد الملزم قانوناً بعدم إنتاجها مرة أخرى أبداً هو الضمان المطلق الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وتؤكد المجموعة كذلك على أن الجهود الرامية إلى عدم الانتشار النووي يجب أن تكون موازية لجهود متزامنة تهدف إلى نزع السلاح النووي.
- ٤ - وتشير مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة إلى أنه سعياً إلى التنفيذ الكامل والفعال والعاجل لالتزام نزع السلاح النووي بموجب المادة السادسة من المعاهدة والفقرتين ٣ و ٤ (ج) من قرار عام ١٩٩٥ المعنون "مبادئ وأهداف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي"، وبناءً على الخطوات العملية الثلاث عشرة التي تم الاتفاق عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، ولا سيما التعهد القطعي للدول الحائزة للأسلحة النووية بتحقيق الهدف المتمثل بالإزالة التامة للأسلحة النووية، فإن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ اتفق



على خطة عمل بشأن نزع السلاح النووي تتضمن تدابير ملموسة للتسريع بالتقدم نحو الإزالة التامة للأسلحة النووية، وهي مدرجة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠.

٥ - وفي هذا السياق، تشير المجموعة كذلك إلى أن الدول الحائزة للأسلحة النووية التزمت، في الإجراء ٥ من الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، بتسريع التقدم الملموس في الخطوات المؤدية إلى نزع السلاح النووي، من خلال جملة أمور منها: (أ) التحرك بسرعة نحو إحداث تخفيض شامل في المخزون العالمي من جميع أنواع الأسلحة النووية؛ (ب) معالجة مسألة جميع الأسلحة النووية، بغض النظر عن نوعها أو مكان وجودها، كجزء لا يتجزأ من عملية نزع السلاح النووي العام؛ (ج) المضي في تقليص دور الأسلحة النووية وأهميتها في جميع المفاهيم والعقائد والسياسات العسكرية والأمنية؛ (د) مناقشة السياسات التي يمكن أن تمنع استخدام الأسلحة النووية وتؤدي في نهاية المطاف إلى إزالتها، وأن تقلل من خطر نشوب حرب نووية وتسهم في عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي؛ (هـ) النظر فيما لدى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من مصلحة مشروعة في مواصلة تخفيض الصفة التشغيلية لنظم الأسلحة النووية بطرق تعزز الاستقرار والأمن الدوليين؛ (و) الحد من مخاطر الاستخدام العرضي للأسلحة النووية؛ (ز) مواصلة تعزيز الشفافية وزيادة الثقة المتبادلة.

٦ - وتعرب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة عن قلقها العميق إزاء استمرار الافتقار إلى التقدم في تنفيذ الدول الحائزة للأسلحة النووية لالتزامات نزع السلاح النووي، الأمر الذي أدى إلى استقطاب النقاش وتسبب في زيادة الانقسامات بين الدول الأطراف، ويمكن أن يقوض هدف المعاهدة والغاية منها ومصادقية نظام عدم الانتشار.

٧ - وتشدد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة على الاستنتاج الذي توصلت إليه محكمة العدل الدولية بالإجماع بأن هناك التزاما بالسعي بحسن نية إلى إجراء وإنهاء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه تحت رقابة دولية فعالة.

٨ - وفي سياق استعراض الإجراء ٥ (ج) من الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، لا تزال مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة تشعر بقلق عميق إزاء العقائد العسكرية والأمنية للدول الحائزة للأسلحة النووية التي تحدد الأسس المنطقية لاستخدام الأسلحة النووية، الأمر الذي يظهر من استعراض للموقف النووي أجرته مؤخراً إحدى الدول الحائزة للأسلحة النووية بهدف النظر في توسيع نطاق الظروف التي يمكن فيها استخدام هذه الأسلحة. ولا تزال مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة تشعر بقلق عميق إزاء "المفهوم الاستراتيجي للدفاع والأمن لدى أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي"، وهو مفهوم يبرر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، ويحافظ بصورة لا مبرر لها على مفهوم الأمن المستند إلى التحالفات العسكرية النووية وسياسات الردع النووي.

٩ - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة أن تعددية الأطراف والحلول المتفق عليها بشكل متعدد الأطراف، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، توفر الطريقة المستدامة الوحيدة لمعالجة قضايا نزع السلاح والأمن الدولي.

١٠ - وتكرر مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة دعوتها القوية إلى التنفيذ الكامل والمنهجي للتعهد القطعي الذي قدمته الدول الحائزة للأسلحة النووية في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠،

بما في ذلك من خلال تنفيذ الخطوات العملية الثلاث عشرة، لإنجاز الإزالة التامة لترساناتها النووية مما يؤدي إلى نزع السلاح النووي، وهو تعهد أعاد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ تأكيده أيضا.

١١ - وتشير مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة إلى أن الدول الحائزة للأسلحة النووية، في سياق تعهداتها القطعي بإنجاز الإزالة التامة لترساناتها النووية، فإنها، وفقا للإجراء ٣ من الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، إنما التزمت ببذل مزيد من الجهود للحد من جميع أنواع الأسلحة النووية وإزالتها بالكامل في نهاية المطاف، بما في ذلك من خلال تدابير أحادية وثنائية وإقليمية ومتعددة الأطراف. وتعرب المجموعة عن خيبة أملها إزاء عدم إحراز تقدم في تنفيذ هذا الالتزام. وفي هذا الصدد، تدعو المجموعة إلى امتثال الدول الحائزة للأسلحة النووية التام تعهداتها بالوفاء بالتزاماتها القانونية بموجب المادة السادسة من المعاهدة.

١٢ - وفي هذا الصدد، تؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة، على وجه الخصوص، الأهمية القصوى والحاجة الملحة إلى التنفيذ الكامل والفوري للالتزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية بموجب الإجراء ٥ من خطة العمل بشأن نزع السلاح النووي والتي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠.

١٣ - وإذ تشير مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة إلى التقارير المقدمة إلى اللجنة التحضيرية في عام ٢٠١٤ حول الإجراء ٥ من الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، فإنها تدعو المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ إلى دراسة وتقييم الخطوات القادمة الموجهة نحو التنفيذ الكامل للمادة السادسة من المعاهدة تحقيقاً للهدف المتمثل في الإزالة التامة للأسلحة النووية.

١٤ - وترحب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة بعقد أول اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وتشدد على أن الدعم القوي المعرب عنه في ذلك الاجتماع لاتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة لتحقيق الإزالة التامة للأسلحة النووية يدل على أن نزع السلاح النووي لا يزال يمثل أولوية قصوى لدى المجتمع الدولي.

١٥ - وفي هذا السياق، ترحب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة باتخاذ الجمعية العامة للقرارات ٣٢/٦٨ و ٣٤/٧٠ و ٧١/٧١ و ٢٥١/٧٢ المعنونة "متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي عام ٢٠١٣"، والتي قامت الجمعية العامة فيها بوجه خاص إلى ما يلي: (أ) دعت إلى بدء مفاوضات عاجلة في مؤتمر نزع السلاح بشأن التدابير الفعالة لنزع السلاح النووي لتحقيق الإزالة التامة للأسلحة النووية، بما في ذلك على وجه الخصوص بشأن وضع اتفاقية شاملة تعنى بالأسلحة النووية؛ (ب) قررت عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح النووي في نيويورك في الفترة من ١٤ إلى ١٦ أيار/مايو ٢٠١٨ لاستعراض التقدم المحرز في هذا الصدد؛ (ج) أعلنت يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر اليوم الدولي للإزالة التامة للأسلحة النووية، وكذلك اتخاذ القرار ٥٨/٦٩ بشأن هذا الموضوع. وتدعو المجموعة إلى التنفيذ الكامل لهذه القرارات، التي توفر طريقا ملموسا لتحقيق هدف نزع السلاح النووي.

١٦ - وتشير مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة إلى الإجراء ٦ من خطة العمل بشأن نزع السلاح النووي الصادرة عن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، وهو إجراء اتفقت جميع الدول بموجبه على أن ينشئ مؤتمر نزع السلاح فورا هيئة فرعية تعالج مسألة نزع السلاح النووي، في إطار برنامج عمل متفق

عليه وشامل ومتوازن. وتعرب المجموعة عن أسفها العميق للمواقف المتصلبة التي اتخذتها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية والتي حالت دون إنشاء مؤتمر نزع السلاح للجنة مخصصة للتفاوض بشأن نزع السلاح النووي.

١٧ - وفي هذا الصدد، تعيد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة التأكيد على الضرورة الملحة للتفاوض والتوصل إلى برنامج مرحلي للإزالة التامة للأسلحة النووية في إطار زمني محدد.

١٨ - وفي السياق ذاته، تكرر مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة دعوتها لمؤتمر نزع السلاح إلى أن ينشئ على الفور، كأولوية عليا، هيئة فرعية للتفاوض وإبرام اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية تحظر حياة تلك الأسلحة، وتطويرها، وإنتاجها، وشراءها، واختبارها، وتكديسها، ونقلها، واستخدامها أو التهديد باستخدامها، وتنص على تدميرها.

١٩ - وتؤيد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة بقوة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة النووية وإزالة جميع ما تم إنتاجه في الماضي والمخزونات الموجودة من هذه المواد، بطريقة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها، مع مراعاة كل من أهداف نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، دون المساس بحق الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، غير القابل للتصرف، في إجراء البحوث، وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، بما في ذلك ما تم إنتاجه من مواد انشطارية في الماضي والمخزونات الموجودة منها وإنتاجها في المستقبل في إطار الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٢٠ - وتشدد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة على أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة قد وافقت بالفعل على التزام ملزم قانونا بعدم إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

٢١ - ولا تزال مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة تشعر بقلق عميق إزاء عدم إحراز تقدم نحو تحقيق الإزالة التامة للأسلحة النووية، على الرغم من بعض التقارير عن تخفيضات تجري على أساس ثنائي وأحادي. فأى تخفيضات من هذا القبيل يقوضها ما تقوم به الدول الحائزة للأسلحة النووية من تحديث للأسلحة النووية ونظم إيصالها وللبنية التحتية ذات الصلة. فن أجل الامتثال للالتزامات بموجب المادة السادسة من المعاهدة، فضلا عن التزاماتها بموجب الخطوات العملية الثلاث عشرة وخطة العمل بشأن نزع السلاح النووي الصادرة عن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن توقف على الفور خططها لمواصلة الاستثمار في تحديث أسلحتها النووية والمرافق ذات الصلة أو الارتقاء بها أو تجديدها أو تمديد عمرها التشغيلي.

٢٢ - كما تشعر المجموعة بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم ملموس في تعزيز الشفافية، وفقا لمقتضيات الفقرة (ز) من الإجراء ٥ من خطة العمل بشأن نزع السلاح النووي الصادرة عن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠.

٢٣ - وفي حين أن مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة تشير إلى إبرام وبدء نفاذ معاهدة ستارت الجديدة بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، فإنها تعرب عن قلقها إزاء الالتزامات على المستوى الوطني الداخلي بتحديث الأسلحة النووية مقابل التصديق على معاهدة ستارت الجديدة يقوض الحد الأدنى من التخفيضات المتفق عليها فيها.

٢٤ - وتشدد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة أيضاً على أن التخفيضات في عمليات نشر الأسلحة النووية وفي صفتها التشغيلية لا يمكن أن تكون بديلاً عن تخفيضات الأسلحة النووية بطريقة لا رجعة فيها والقضاء التام عليها. وعلى هذا فإنها تدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى تطبيق مبادئ الشفافية وعدم الرجعة وقابلية التحقق على جميع تلك التخفيضات، وإلى المضي في تخفيض ترساناتها النووية، سواء من حيث الرؤوس الحربية أو نظم الإطلاق، إسهاماً في الوفاء بالتزاماتها بنزع السلاح النووي وتسهيل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية في أقرب موعد. كما تشير المجموعة إلى التزام الاتحاد الروسي والولايات المتحدة بموجب الإجراء ٤ من خطة العمل بشأن نزع السلاح النووي الصادرة عن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، من أجل التنفيذ الكامل لمعاهدة تدابير خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، وتحتها بقوة على اعتماد جميع التدابير اللازمة من أجل تحقيق تخفيضات أعمق في ترساناتها النووية تحقيقاً لهدف الإزالة التامة للأسلحة النووية.

٢٥ - وتعرب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة عن قلقها إزاء الآثار السلبية لتطوير ونشر نظم الدفاع باستخدام القذائف المضادة للقذائف التسيارية وخطر تسليح الفضاء الخارجي والعواقب الأمنية السلبية الناجمة عن نشر نظم هذه الأسلحة، وهو ما يمكن أن يفضي إلى سباق أو سباقات تسليح وأن يؤدي إلى المضي في تطوير نظم قذائف متقدمة وإلى زيادة عدد الأسلحة النووية. وتؤكد المجموعة على الأهمية القصوى للامتثال الصارم للاتفاقات القائمة بشأن الحد من الأسلحة ونزع السلاح في الفضاء الخارجي، بما في ذلك الاتفاقات الثنائية، وكذلك للنظام القانوني القائم فيما يتعلق باستخدام الفضاء الخارجي. وتؤكد المجموعة كذلك على الحاجة الملحة لبدء العمل الموضوعي، في مؤتمر نزع السلاح، بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٦/٧٢.

٢٦ - كما تعتقد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة أن تطوير الأسلحة النووية وتحسين نوعيتها وتطوير أنواع جديدة متقدمة من الأسلحة النووية وخيارات جديدة للاستهداف لخدمة أهداف مكافحة الانتشار العدوانية، وعدم التقدم في تخفيض دور الأسلحة النووية في السياسات الأمنية، إنما يؤدي كله إلى مزيد من تقويض التزامات نزع السلاح.

٢٧ - وتشدد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة على أن تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى لا يعني امتلاك الدول الحائزة للأسلحة النووية لترساناتها النووية إلى أجل غير مسمى. وفي هذا الصدد، تعتبر المجموعة أن أي افتراض لحياسة الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى يتعارض مع سلامة واستدامة نظام عدم الانتشار النووي، سواء الانتشار الرأسي أو الأفقي، كما يتعارض مع الهدف الأعم المتمثل في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

٢٨ - وتعيد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة التأكيد أيضاً، طالما أن الإزالة التامة للأسلحة النووية لم تتحقق، على أن جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، لكونها أصبحت أطرافاً في المعاهدة وتنازلت عن خيار التسلح النووي، لديها الحق، في جملة أمور، في أن تتلقى ضمانات أمنية فعالة وعالمية وغير مشروطة وغير تمييزية ولا يمكن الرجوع عنها وملزمة قانوناً، ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها في جميع الظروف.

٢٩ - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة من جديد أنه وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، يجب على الدول أن تمتنع في علاقاتها الدولية عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد السلامة

الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو بأي طريقة أخرى تتعارض مع مبادئ ومقاصد الأمم المتحدة.

٣٠ - وفي هذا الصدد، تشير مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة إلى فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامه، والتي تقول بأنه "لا يوجد لا في القانون الدولي التقليدي ولا التعاهدي أي إذن محدد بالتهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها"، وأن "التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها يتعارضان بوجه عام مع قواعد القانون الدولي السارية على النزاعات المسلحة، وعلى وجه الخصوص مع مبادئ القانون الإنساني وقواعده".

٣١ - وعلى هذا فإن مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة ترى أنه، ريثما تتم الإزالة التامة للأسلحة النووية، باعتبارها الضمان المطلق الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، فإن الدول الحائزة للأسلحة النووية يجب أن تمتنع بشدة، في أي ظرف من الظروف، عن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة. وترى المجموعة أن أي استخدام للأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها سيكون جريمة ضد الإنسانية وانتهاكاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولا سيما القانون الإنساني الدولي. وتعتقد المجموعة كذلك أن مجرد امتلاك أسلحة نووية يتعارض مع مبادئ القانون الإنساني الدولي. وفي هذا الصدد، تدعو المجموعة بقوة إلى الاستبعاد التام لاستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها من العقائد العسكرية.

٣٢ - وتشدد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة على أهمية تحقيق الانضمام العالمي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ودخولها حيز النفاذ من خلال تصديق الدول المتبقية التي يتعين أن تصدق عليها لكي تصبح نافذة المفعول، بما يشمل على وجه الخصوص تصديق الدولتين الحائزتين للأسلحة النووية عليها، بما يسهم في عملية نزع السلاح النووي وتعزيز السلام والأمن الدوليين. وتشدد المجموعة على أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تتحمل مسؤولية خاصة عن تولى زمام القيادة في هذا الصدد.

٣٣ - وتشير مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة إلى ورقة العمل المعنونة "عناصر لخطة عمل من أجل إزالة الأسلحة النووية"، التي قدمت إلى اللجنة التحضيرية لعام ٢٠١٧ (انظر [NPT/CONF.2020/PC.I/WP.23](#))، وقد قدمت نسخة محدثة من تلك الخطة إلى اللجنة التحضيرية لعام ٢٠١٨.

٣٤ - وتكرر مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة دعوتها إلى إنشاء هيئة فرعية، على أساس الأولوية، بالأولوية تعنى بنزع السلاح النووي في إطار اللجنة الرئيسية الأولى، على أن تكلف بالتركيز على مسألة الوفاء بالتزامات بموجب المادة السادسة من المعاهدة وعلى المزيد من التدابير العملية المطلوبة لتحقيق تقدم في هذا الصدد.

٣٥ - وتعرب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة عن تصميمها على مواصلة الجهود الجماعية في السعي إلى تحقيق أولوياتها في عملية استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠.

٣٦ - وتلاحظ مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة ببالغ القلق الاستثمار الواسع النطاق الحالي، الذي تقوم به الدول الحائزة للأسلحة النووية، في تحديث قواتها النووية وتطوير أسلحة نووية أحدث وأكثر فعالية، بما في ذلك تطوير رؤوس حربية نووية بقوة منخفضة، الأمر الذي يؤدي، من خلال زيادة دور هذه الأسلحة للإنسانية في عقائدها العسكرية، إلى خفض عتبة الاستخدام الفعلي للأسلحة النووية. وتدعو المجموعة بقوة إلى وقف فوري لهذا الاتجاه الذي يشكل في الواقع سباق تسلح نووي جديد.

٣٧ - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة، مع القلق، أن التحسين في الأسلحة النووية القائمة وتطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية على النحو المنصوص عليه في العقائد العسكرية لبعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، بما في ذلك في استعراض الموقف النووي للولايات المتحدة، يشكل انتهاكاً للالتزامات القانونية لهذه الدول فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، فضلاً عن الالتزامات المقطوعة للحد من دور الأسلحة النووية في سياساتها العسكرية والأمنية، وتتعارض مع الضمانات الأمنية السلبية التي قدمتها الدول الحائزة للأسلحة النووية. وتشدد المجموعة مرة أخرى على أن هذه التحسينات، وكذلك تطوير أنواع جديدة من تلك الأسلحة، تنتهك أيضاً الالتزامات التي قطعتها الدول الحائزة للأسلحة النووية وقت إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وفي إطار المؤتمرات الاستعراضية.

٣٨ - وتحيط مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة علماً بتنفيذ الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية للالتزاماتهما بموجب معاهدة ستارت الجديدة، وتدعو إلى تجديد الالتزامات المتفق عليها في إطار تلك المعاهدة. ومع ذلك، فإن الدول الأعضاء في مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة تعرب عن قلقها العميق إزاء السياسات المعرب عنها في استعراض الموقف النووي للولايات المتحدة وإزاء استراتيجيتها للأمن الوطني، والتي تتنافى مع التزاماتها القانونية بموجب معاهدة عدم الانتشار وتعهداتها القطعية بموجب الوثائق الختامية للمؤتمرات الاستعراضية بإنجاز الإزالة التامة لترساناتها النووية. كما تدين المجموعة هذه السياسات التي تهدد السلام والأمن الدوليين.

٣٩ - وتشيد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز للنهوض بهدف نزع السلاح النووي. وفي هذا الصدد، ترحب المجموعة بأنه، بناء على مبادرة من الحركة بموجب القرار ٢٥١/٧٢، سينعقد مؤتمر الأمم المتحدة الدولي الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي، في الفترة من ١٤ إلى ١٦ أيار/مايو ٢٠١٨ في نيويورك، على سبيل متابعة الاجتماع الرفيع المستوى الأول للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي الذي كان قد انعقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، لاستعراض التقدم المحرز في هذا الصدد. ونظراً للمساهمة التي سيقدمها هذا المؤتمر في تعزيز هدف نزع السلاح النووي، تحث المجموعة جميع الدول الأطراف في المعاهدة على المشاركة فيه على أعلى مستوى.